ادراكه بكنفنا باللواحق بدون اشتراط حضور المادة وعلى العموم ومعنى ادراك المعنى
الجزئي المتعلق بالمحسوس واما خاص التعقل بالتنبيه من سائر انواع الادراك لان الامور
المعلومة التي لم تكن نتيبها فكرا ونظاما من المتعلقات لا المحسوسات والمتخيلات و
المتذكرات لما عرفته ان الفكر سعي الحركة في المعقولات وانما لم يجعل العلم مورد القسمة
كما فعل غيره لبلا يتوهم اختصاصه بمعنى اليقين فيرد ان التصور والتصديق يشتركان
في العلم والجهل وذلك يستلزم كون الجهل قسما من العلم فقوله من غير حكم عليه بنفي او اثبات
تفسير لقوله وحده وانما لم ينحصر على لفظ وحده لبلا يتوهم ان تعقل الشئ مع آخر لا يكون تصورا
ولم يكتف بتفسيره كراهة ان يكون المميز ما فيه السلب صريحا والحكم قد يشتبه بانتساب
احد اليه آخر ايجابا او سلبا وقد يشتبه بانتساب احد اليه آخر فنظر مراده المعنى لا آخر والا
لم يكن لقوله بنفي او اثبات فايدة والمراد بقوله من غير حكم من غير ان يلحقه حكم يباينه
فلا يلزم خروج تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله في التصديق لانه
لا يلحقه حكم يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما يسمى تصديقا لا بانتفال الحكم ليس بتعقل لانه من
مقوله الفعل والتعقل من مقوله الكيف فلا يكون التصديق تعقلا اذ المركب من التعقل
وغير التعقل لا يكون تعقلا لانا نعقل ان الحكم وايقاع النسبة والاسناد كلها اعبارات
والفاظ والتحقيق انه ليس للنفس سوى ثانية وفعل بل اذعان وقبول للنسبة وادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقوله الكيف وكيف لا وقد ثبت في الحكمة
ان لا افكار ليست موجوده للنتائج بل هي معدات للنفس لقبول صور تلك العقلية
عن واهب الصور ولو لا ان الحكم صوره ادراكيه لما صح ذلك فان قلت اذا كان عدم

Copyright © King Saud University

الحكم معتبرا في التصور فلا يكون جزء من التصديق المعتبر فيه الحكم والا يلزم تقوم الشئ
بالمتضيفين فيلزم امتناع اعتبار التصور في التصديق قلت اعتبار التصور في
التصديق ليس من حيث المفهوم فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور بل من حيث
الذات ولا يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم لو كان مفهوم التصور
ذاتيا لها تحته وانه ممنوع مع انه لا يلزم من عدم اعتبار عدم الحكم حسب التصور اعتبار
عدم الحكم مطلقا وكلا منهما لكل واحد من التصور والتصديق بنتهم الى بديهي لا يتوقف
حصوله على نظر وفكر انما قال على نظر وفكر تنبيها على عدم الفرق بينهما ههنا للتنبيه
على المغايرة بينهما على ما قيل والا لم يعرف النظر بما مر بعد تعريف الفكر كما سياتي قبل هذا
التعريف لا يقال ان التصديق البديهي الذي يكون طرفاه او احدهما كسبيا ويمكن ان يكون
مذهبه ان وكد لا يسمى تصديقا بديهيا كما مر ان بعض كتصور الوجود والعدم
قيل لو مثل بالجواهر والبروجة لكان اولى الاختلاف في بداهة الوجود والعلم
وعدم ضعف لان الوجود والعدم مع كونه مناسبا لهذا العلم تنبيه على ان انكار
بداهتها مكابرة والحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان قبل هذا المثال ينقض
ما ضمناه اولا من ان التصديق عبارة عن مجموع تصور الطرفين والحكم لانا نقول ما
ذكر الحكم فقط ويمكن دفعه بانه عبر عن التصديق باحد جزئيه على المجاز تسمية الكل
باسم الجزء او هو منقوض لانه ذكر الجميع وكسبي يحتاج البه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث
العالم وقدم الصانع اذ لو كانت التصورات والتصديقات باسرها ضرورية او
مكتسبة لما فقدنا شيا يحتاج في تحصيله الى نظر وانا نجد ذلك فبطل الحصر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)